الاقتصاديات العربية والتشريع

مجلة اسبوعية تبحث

في الشؤون التجارية والمالية والصناعية والزراعية التي تهم الاقطار العربية

تصدرها

شركة المطبوعات العربية المحدودة

يشترك في تحريرها وموآزرتها نخبة من مفكري الاقطار العربية

رؤساء التحرير : فؤاد صالح سابا بكلوريوس تجارة وعضو في جمعية المحاسبين وفي الجمعية الاقتصادية الملكية. (المحرر المسؤول)

عادل جبر ، اقتصادي

المدير : توفيق فرح

مكتب الادارة : بناية جمعية التوراة . القدس . فلسطين

صندوق البريد ٢٦٨ — تلفون ٢٩٥

الاشتراك السنوي : ليرة فلسطينية في فلسطين وشرقي الاردن. و ليرة ومئتا مل (٢٤ شلنا) في باقي الاقطار

في فلسطين وشرقي الاردن	في القطر المصري والسودان	في العراق	في سوريا ولبنان
القدس . بناية كونوت. شارع يافا	القاهرة ٥٥ شارع ابراهيم باشا	بغداد. شارع النهر. خان الخضيري	بيروت . السادة اشقر وقربان
ص . ب ٢٦٨ تلفون ٢٩٥	ص . ب ٢٦١ تلفون ٥٢٣٦٢	ص . ب ١١٢ تلفون ٧٩٧	شارع الوسطة ص . ب ٩٢٩

السنة الثالثة العدد ٣ الاربعاء في ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٧ و ١٦ ذي القعدة ١٣٥٥

ملاحظات وخواطر

اللجنة الملكية :

نكتب هذا واعضاء اللجنة الملكية قد غادروا فلسطين الى انكلترا بعد ان استمعوا الى العرب ومن قبلهم الى اليهود والموظفين الانكليز، واستفهموا عن كل ما يمكن ان يساعدهم على تكوين رأي حاسم في حل مشكلة معقدة بل كارثة طامة قضى نكد الطالع ان تمنى بها هذه البلاد الهادئة واهلها المسالمون بسبب السياسة الهوجاء، سياسة الانتداب، وتأسيس الوطن القومي الصهيوني وهي اعظم نكبة عرفها التاريخ . ولا غرابة فيما نقول فان هذه النكبة تتلخص في هدم وطن عربي قح لاقامة وطن يهودي اجنبي على انقاضه !

ولسنا ننكر ان مهمة اللجنة الملكية كانت عسيرة شاقة. ولكن الذين تحملوها واضطلعوا باعبائها ، اشخاص اشتهروا بالخبرة والمعرفة الواسعة، والاخلاص لبلادهم وامبراطوريتهم التي يفدون مصالحها المتعددة بكل عزيز وغال . فلا غرو اذا ما رأينا حكومتهم تمنحهم كل ثقتها في مثل الظروف الحرجة التي تسيطر على سياستها وسياسة العالم اجمع .

ونحن معاشر العرب في فلسطين ، ومن ورائنا ملايين الاخوان والاصدقاء في العالمين العربي والاسلامي ، قدوطنا النفس على الانتظار ، لنرى نهاية هذه الابحاث والمساعي ، بصدور رحبة وايمان متين راسخ لاننا على يقين تام من حقنا الصريح . واذا عرضنا للاقوال والافادات التي سمعت امام اللجنة ، سواء اكان مصدرها العرب ام اليهود ام الموظفين الانكليز ، وبسطنا بعضها لقراء الاقتصاديات العربية ، فانما اردنا جمع شيء مما يقال فيه عن حياة فلسطين الاقتصادية ،

حباً باطلاع الجمهور على نقاط مهمة في هذا الموضوع . وهذا فاننا سنقتبس اليوم من تلك الاقوال اهمها معلقين عليها بما تقتضيه المقام من الشرح والتحليل .

وسيرى القارىء في غير هذا المكان نص البيان الذي ادلى به الاستاذ فؤاد سابا كاملا امام اللجنة ، لان موضوعه كان اقتصاديا محضاً . اما الاراء الاخرى فسنجملها في الابحاث الاتية .

ضخامة الميزانية :

كان الاستاذ عوني بك عبد الهادي اول من طرق هذا الموضوع امام اللجنة الملكية فذكر ان السياسة الحاضرة في فلسطين ترمي الى المصلحة اليهودية والاضرار بالعرب من جميع نواحي الحياة في البلاد . فميزانية فلسطين لم تكن لتتضخم فتصبح في قطر صغير نحو ٥ ملايين جنيهاً في السنة لولا اهتمام الحكومة بانشاء الوطن القومي لليهود . واذا علمنا ان نفقات الامن العام تبتلع نحو ربع هذا المبلغ او اكثر ادركنا الاجحاف العظيم الحاصل من تقتير الحكومة على المسائل الحيوية كالتعليم والزراعة والصحة وما الى ذلك . ثم ان حماية المصنوعات اليهودية التي لا تقوم على اساس ، واجبار الاهالي على استعمالها دون غيرها بفرض الرسوم الباهظة على ما يمكن ان يستجلب منها من الخارج باسعار زهيدة ، لمما يسبب الغلاء الفاحش ، ويرهق المكلف العربي الذي لا يستفيد شيئاً من هذه المصنوعات . فلا العامل العربي ، ولا غيره يستطيع ان ينتفع مما ينفق على ايجاده وتقويته وترويج منتجاته بكثير او قليل . واذا اضفنا لهذا ما يلحق الموظفين العرب من الغبن الفاحش الذي اشار اليه الدكتور الخالدي رئيس المجلس البلدي حيث يقول ان الحكومة المنتدبة التي من اهم واجباتها ان ترشد وتساعد الشعوب المنتدب عليها لم تفعل شيئاً بهذا الصدد بل كانت مقصرة كل التقصير كما يظهر من الاحصاء الاتي :

في سنة ١٩٢٦ كان في سلك الحكومة ١٩٠ موظفاً انكليزيا يمثلون ٥٢٪ من مجموع الموظفين ويتقاضون ٦٧٪ من المرتبات ، و ١٣٩ عربياً يمثلون ٣٨٪ من عدد المجموع ويتناولون ٢٦ ٪ من المرتبات ، و٣٥ يهوديا يمثلون ١٠٪ من عدد المجموع و ٧٪ من المرتبات .

وفي سنة ١٩٣٢ بلغت نسبة الموظفين كما يلي : ٢١٢ انكليزيا يمثلون ٥٣٪ من العدد و٦٦٪ من المرتبات ، و١٤٩ عربياً يمثلون ٣٦٪ من العدد و ٢٥٪ من المرتباب ، و ٤٨ يهوديا يمثلون ١٢٪ من العدد و ٩٪ من المرتبات .

وفي سنة ١٩٣٦ اصبحت الحالة كما يلي : ٢٩٣ موظفاً انكليزيا نسبتهم العددية ٥٥٪ ويتقاضون ٦٦٪ من مجموع المرتبات ، و ١٧٦ عربياً بنسبة ٣٣٪ من المجموع يتناولون ٢٤٪ من المرتبات و ٦٦ يهوديا بنسبة ١٢٪ من المجموع ويتناولون ١٠٪ من المرتبات ! ناهيك بجيش الموظفين الآخرين وتراجمة اللغة العبرية وما شاكل ذلك .

فنرى مما تقدم ان العرب يحرمون من حقوقهم المادية والادبية ويتحملون التكاليف الطائلة لا لشيء سوى انشاء الوطن القومي اليهودي وحمايته .

وقد زاد الاستاذ جورج بك انطونيوس على ما تقدم به غيره من انتقاد الخطة الادارية المتبعة في فلسطين ، ان اختيار الموظفين لم يكن موفقاً وان قليلين من الذين وقع عليهم الاختيار يعدون اخصائيين يمكن ان يفيدوا البلاد بخدماتهم

بحيث اصبح الحكم في فلسطين مبنياً على الانظمة التي وضعتها وزارة المستعمرات لتطبق على اهل المستعمرات المتأخرة هذا فضلا عن تحيز الحكومة لليهود. فهي ترى ان العرب الوطنيين يجب ان يراقبوا مراقبة الثائرين على الانظمة بعكس الصهيوني الذي يتمتع بالعناية والرعاية . . .

وتطرق الاستاذ انطونيوس ايضاً الى الوفر الموجود في خزائن الحكومة البالغ اكثر من ستة ملايين جنيه بسبب ارهاق السكان بالضرائب وتقتيرها عليهم بعدم انفاقها على الامور الحيوية المنتجة لانها كانت تتوقع ان يحل الفقر وييأس الناس فيثوروا ، كما حصل في الاضطرابات الاخيرة ، فتستعين الحكومة بتلك الاموال على مكافحة القلاقل والفتن.

مشكلة الاراضي :

عرض الاستاذ جمال الحسيني لهذه المشكلة فقال ان كل قطعة ارض يشتريها اليهود تصبح غريبة عن العرب كأنها اقتطعت من جسم فلسطين ونقلت الى بلاد اجنبية اذ لا يمكن لعربي ان يبتاعها او يستأجرها او يجد عملا فيها . وقد ثبت ان الاراضي الصالحة للزراعة قد تسربت لليهود بحيث لو قسم عليهم ما بايديهم منها لكان اضعاف ما بأيدي العرب نفسهم ونتج عن هذا ما نراه من تشريد العرب لا سيما الفلاحين وهم الاكثرية الساحقة في البلاد فاصبحوا إما عالة على عمال المدن وإما اشقياء يطلبون رزقهم من سلب ابناء السبيل وهذا خطر عظيم يهدد الامن العام ويزعزع اقتصاديات البلاد . وقد حاولت الحكومة ان تحمي الفلاحين بسن قوانين تضمن لهم من الارض ما يكفي للقيام باودهم فلم تفلح . ومما ذكره الاستاذ جمال ان اليهود يملكون نحو ١،٢٠٠،٠٠٠ دونم لا يعيش من ريعها منهم الا ٥٠،٠٠٠ نفس فيكون معدل ما يملكه اليهودي ٢٤ دونماً في حين ان العرب الذين يملكون اقل من ٦،٠٠٠،٠٠٠ دونم ، يبلغ عددهم نصف مليون نسمة من الفلاحين فيكون معدل ما يصيب الفلاح منهم ١٢ دونماً فقط ! هذا مع العلم ان كل الاراضي التي يملكها اليهود خصبة سهلة الارواء لوقوعها في المناطق السهلة بينما يقع اكثر اراضي العرب في الجبال الصخرية البعيدة عن الماء والعمران .

ومع ذلك نرى الحكومة تبذل اقصى جهدها في مساعدة اليهود ومستعمراتهم فهي تعبد لهم الطرق ، وتمد الخطوط الحديدية ، وتفتح المكاتب البريدية وغير ذلك مما لا نرى أثره في القرى العربية .

وقد شرح السيد جورج منصور سكرتير نقابة العمال العربية كيف تسخر الحكومة الفلاحين من العرب في تعبيد بعض الطرق لا سيما التي تتصل بالمستعمرات اليهودية منها .

اضرار المهاجرة :

لا ندري ما هو المقياس الذي تستند عليه الحكومة في تقدير قوة الاستيعاب الاقتصادية للبلاد فتفتح الابواب للمهاجرين اليهود فيدخلونها افواجا بل جيوشاً جرارة بصورة شرعية أو غير شرعية . وقد كان من نتائج هذا التخبط في السياسة ان حلت في فلسطين ازمة اقتصادية حادة نشرت في جميع الارجاء الفقر والشقاء وكان من جراء ذلك ان استقدمت اللجنة التنفيذية الصهيونية السر جون كامبل الخبير الانكليزي لدرس الحالة فاعلن حضرته في تقرير وضعه ان السبب في الازمة ناتج عن تأثير الهجرة اليهودية واستفحالها . وجاءت لجنة شو البرلمانية للتحقيق عن الاضطرابات عام ١٩٢٩ فاشارت

في تقريرها الى وقوع مخالفة خطيرة لمبدأ قدرة البلاد على استيعاب المهاجرين الجدد واوصت الحكومة بوضع حد للهجرة المتزايدة . وعلى الرغم مما تقدم ، وما نصح به الخبراء العديدون مثل السر جون هوب سمبسون والمستر فرانش فان الحكومة بدلا من ان تصغي الى هذه النذر اكتفت بان قامت بمساعدة المهاجرين اليهود اذ قدمت لهم اعمالا مختلفة وسخرت مصالح الجمهور لانقاذهم من تلك الورطة السيئة تاركة حبل الهجرة على غاربها بل زادت ما كانت تمنحه من اجازات المهاجرة لليهود حتى بلغ عدد من دخل البلاد في العام المنصرم نحو ٦٢،٠٠٠ نفس عدا المهاجرين المهربين وهؤلاء لا يقلون عن ١٠،٠٠٠ شخص ! ومن الغريب ان مستر ملز رئيس دائرة المهاجرة والسفر الذي يحمل ميزان مقدرة البلاد على الاستيعاب وينفذ سياسة حكومته بهذا الشأن هو الذي يقول في تقرير وضعه ما خلاصته :

ان من الصعب ان نفهم كيف يستطيع سكان فلسطين ان يعيشوا فيها ما داموا يعتمدون على واردات البلاد دون صادراتها (ونسبة هذه الى تلك لا يتعدى الربع) ! لا جرم ان المستقبل لا يبشر بخير !

اما تأثير هذه الهجرة الدافقة على تزايد نفقات المعيشة ، والبطالة بين العمال ، وهبوط الاجور فمما لا يختلف فيه اثنان. وقد اثبت التقرير الرسمي لحكومة فلسطين عام ١٩٣٥ ان عدد العمال العاطلين المسجل لدى جمعية الهستدروت هو ٦٠٠٠ فكم عدد العمال الآخرين الذين لا عمل لهم من اليهود وغير اليهود؟

وهناك حيف آخر اصاب العرب من جراء سياسة الهجرة من حيث تسهيلها على اليهود وتصعيبها على المهاجرين العرب الذين يودون العودة الى بلادهم . فقد بين الاستاذ عيسى البندك للجنة التحقيق الملكية كيف حرم اكثر من ٩٠٠٠ مهاجر فلسطيني طلبوا الرجوع الى اوطانهم فاقامت الحكومة العراقيل في وجوههم . ان لنا في اميركا اخوانا واهلا نزحوا اليها للكسب والمتاجرة وكانت عادتهم ان يؤموا الديار لرؤية اهلهم ومزاولة مصالحهم العديدة من عام لآخر فقامت سياسة الانتداب والوطن القومي بحرمانهم من حقهم في جنسيتهم الشرعية وذلك لافساح المجال لليهود الدخلاء ان يحلوا محلهم !

الغلاء المهدد :

ارتفعت الاسعار في اسواق الحنطة والدقيق ارتفاعا فاحشاً لم يعهد له مثيل من قبل حتى بتنا نخشى ان تحل بالبلاد مجاعة عامة . وقرأنا في الصحف اليومية ان عدداً كبيراً من الاغنام يفتك بها الموت من يوم لآخر . وتاتينا الاخبار عن هبوط اسعار البرتقال والأثمار الحمضية الاخرى فيدب الشعور باليأس في نفوسنا خوفا من ازمة حادة تعقبها مجاعة لا ينجو منها الغني فضلاً عن متوسط الحال والفقير . وازاء هذه الكارثة نرى الحكومة تكتفي بنشر اعلان صحفي عن اهتمام فخامة المندوب بهذا الامر ولكن انتظارنا طال بدون ان تظهر مساع جدية سريعة لتلافي الحالة .

وانكى من ذلك ان التجار واصحاب المطاحن شرعوا يستغلون الموقف فرفعوا اسعارهم حتى كادت تبلغ اضعاف ما كانت عليه من اسابيع قليلة . نعم ان من اسباب ارتفاع اسعار الحنطة والدقيق منع حكومتي سوريا ولبنان اخراجهما من البلاد لاسباب داخلية محضة . ولكن الحنطة والدقيق في

البقية على الصفحة ١٥

الاضرار الاقتصادية اللاحقة بعرب فلسطين

من جراء سياسة الانتداب

البيان المقدم من سكرتير اللجنة العربية العليا

الى اللجنة الملكية

يعتقد العرب بانه من الاهمية بمكان ان يعبروا بجلاء وحرية تامة ان اسباب عدم الاستقرار في البلاد ليست سياسية فقط بل اقتصادية ايضا الى حد بعيد وهم لا ينظرون الى الانتداب على فلسطين كاداة ترمي الى سحقهم سياسيا واجتماعيا فحسب بل الى القضاء عليهم اقتصاديا قضاء مبرما وافنائهم افناء يتضح بانه مقصود يرمي الى زيادة العنصر اليهودي في البلاد بصورة غير محدودة. وليس في نص صك الانتداب ولا في روحه ما يمكن ان يزيل هذا الاعتقاد من نفوس العرب. وليس المقصود من افادتي هذه بحث وتحليل ما يتصل بحياة العرب الاقتصادية في فلسطين فحسب بل اعطاء خلاصة عن اختبارات العرب اثناء التسع عشرة سنة الماضية التي من شأنها ان تثبت عمليا اضرار السياسة الاقتصادية التي ينطوي عليها الانتداب. فانا اعبر عن اعتقاد العرب الراسخ ان سياسة الانتداب الحاضرة اذا استمرت تؤدي حتما الى القضاء عليهم اقتصاديا قضاء تاما.

وليس من الصعب ان يفهم ان الاخطار الاقتصادية التي تهدد شعبا عظيما تكون مجلبة للاضطراب وعدم الاستقرار سيما عندما تكون تلك الاخطار مرتبطة بظلامات سياسية اساسية، وحقوق الشعب في البلاد ليست سياسية فقط بل هي بكل تأكيد اقتصادية ايضا، وانه لمن حق اهل البلاد ان يعيشوا ويعملوا على ترقية بلادهم لمصلحتهم القومية الخاصة ولمصلحة اجيال شعبهم المقبلة.

انني اشدد على هذه النقطة باظهاري هذه الحقيقة وهي ان الحكومة في اي بلاد هي الهيئة المسؤولة بنوع خاص عن المحافظة على حقوق الشعب الاقتصادية، وعن مساعدته لاصلاح حالة وعمران بلاده من اجل مصلحة الاجيال الحالية والمقبلة، وعندما يقصر دستور الدولة في هذه الناحية ويصبح تطبيقه موجها ضد مصلحة الشعب تغدو الحالة خطرة جدا. وانه لمن المستحيل ان يتراءى لنا سبب لخلق روح الحقد والبغضاء والعداء وعدم الاستقرار اكبر من اصرار الحكومة على تنفيذ سياسة ترمي الى هدم كيان شعب سياسيا واقتصاديا وهذه الناحية هي التي ارغب الى اللجنة الموقرة ان تدرسها، وللوصول الى هذه الغاية اود ان ابحث بعض مواد من صك الانتداب كانت دائما وما زالت تهددنا بهذا الخطر الاكيد.

لا اقصد ان ابني حجتي على الاجحاف الواضح الذي تنطوي عليه هذه المواد فقط بل ايضا على الحوادث التي شهدنا مدة التسع عشرة سنة الماضية والتي كانت بلا شك نتيجة للسياسة التي ينطوي عليها صك الانتداب في فلسطين.

ان الملاحظات التي تتعلق بالحيف الذي لحق بالعرب بالاضافة الى الظلامات السياسة الجسيمة الاخرى تعبر كما ارجو عن اعتقادي الصريح بان هذا الانتداب لا يمكن قبوله كدستور فلسطين.

ان القسم الاول من المادة الثانية التي هي اول مادة مهمة في صك الانتداب على فلسطين تجعل الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في حالات سياسية وادارية واقتصادية تؤمن تأسيس وطن قومي لليهود. ومهما كان التعريف مطاطاً فانه يبرهن مبدئيا ان اليهودية العالمية هيئة ممتازة مفضلة بان تسدى لها نمو ومساعدة، وذلك بوضع البلاد في ظروف اقتصادية من شأنها ان تخلق الوطن القومي

لليهودي . ولنا ان نتساءل ما هي هذه الظروف والحالات ؟ وعلى حساب من تعمل ؟ ان الاخطار الناشئة من هذه الظروف والحالات الاقتصادية ظاهرة للعيان والامثال عليها عديدة قد برزت اثناء التسع عشرة سنة الماضية بروزاً واضحا وبينت انواعها والغاية المقصودة منها.

دين الفلاح

لم تبد الحكومة اي اهتمام لمساعدة الفلاح الذي خرج من الحرب العظمى فقيراً مثقلا بالديون و بوقوفها هذا الموقف اوجدت لليهود ظروفا صالحة تمكنوا بها من شراء الاراضي وارغام المزارعين على تخليتها

واذا ما عدنا الى سنة ١٩٣٠ نجد ان تقرير لجنة (جونسون — كروسبي) يقول في الصفحة ٤٢ منه ان فائدة ٣٠ في المئة سنويا ربما كانت اكثر شيوعا بين اولئك الذين يلجأون الى الاستدانة ولكن فائدة ٥٠ في المئة لمدة ثلاثة اشهر ليست امراً غير معتاد .

وورد ايضاً في التقرير نفسه « انصافا للمرابي » انه يجب الاعتراف بانه قام بنوع من الخدمات للزراعة نظراً لعدم وجود مصادر اخرى للتسليف ، وانه لما يسيء الى سمعة الحكومة حقاً ان لا تكون هي القائمة بمثل هذه الخدمات باتخاذها ترتيبات لتقديم قروض موافقة للفلاح .

الضرائب واثرها

وهناك مسألة اشد خطراً تتمثل في موقف الحكومة طول سني الانتداب تجاه موضوع الضرائب ، فالاطلاع على تاريخ الضرائب يثبت بجلاء ان سياسة الحكومة في هذا الامر الحيوي تتفق وسياستها الاقتصادية الآنفة الذكر .

وقد كان معدل الدخل السنوي لعائلة الفلاح بموجب تقرير لجنة « جونسون — كروسبي » سنة ١٩٣٠ « صفحة ٢٢ » « ٣١ جنيهاً و ٣٧٠ ملا » هذا قبل دفع الضرائب ، ولكننا حينما نخصم معدل الفائدة البالغ ٣٠ في المئة على معدل الدين البالغ ٢٧ جنيهاً اي ٨ جنيهات فائدة بموجب المعلومات الواردة في صفحة ٢٠ يهبط الايراد الصافي الى « ٣٧٠ ملا و ٢٣ جنيهاً » سنوياً ، ولم يكن هذا الرقم الحقير الذي هو صافي ايراد الفلاح في السنة عرضة لضريبة واحدة فقط بل لجميع انواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة المعروفة في البلاد ، وطبقة الفلاح هي في الحقيقة الطبقة الوحيدة التي يتحتم عليها ان تساهم في القيام بعبء جميع انواع الضرائب في فلسطين .

ان الفلاح كان يدفع ضريبتي العشر والويركو (ضريبة الاراضي) وهاتان الضريبتان توحدتا مؤخراً تحت اسم ضريبة الاملاك في القرى ، وقد كانت الضرائب ولا تزال تفرض على حيواناته وقد اظهرت الحكومة منتهى القسوة والظلم وعدم الشعور مع الفلاح الذي لا يبين حيواناته حين التعداد نظرا لتلك الضريبة المضاعفة المفروضة عليها.

قد برهن تقرير لجنة « جونسون كروسبي » في صفحة «٢٥» ان الفلاح يدفع « ٨٧٠ ملا و ٣ جنيهات » تسديداً لهذه الضرائب الثلاث المباشرة تاركا رصيداً يبلغ ٥٠٠ مل و١٩ جنيها كايراد سنوي صاف لاعاشة عائلة ،وعلى صفحه ٢٠ من التقرير نفسه ثبت بأن المعدل اللازم لاعاشة العائلة يبلغ ٢٦ جنيها وهذا المبلغ يشمل المواد الضرورية الآتية فقط وهي :

قمح وذرة عشرة جنيهات ، زيتون مكبوس وزيت زيتون ثلاثة جنيهات ، ناتجات قروية اخرى اربعة جنيهات ، ضروريات اخرى ليست من انتاج القرية ثلاثة جنيهات ،مساهمة في مصاريف مشتركة جنيه واحد ، ويجب ان لا يغيب عن البال ان الحكومة لم تعتبر الفلاحين مستحقين ان تفتح طرق بين قراهم من اموال الميزانية العامة وهكذا نجد الحكومة قد وضعت قانونا خاصا تتمكن بموجبه من الحصول على خدمات الفلاح لفتح مثل هذه الطرق ، والا فلها ان تفرض ضريبة عليه سمتها ضريبة الطرق في القرى .

وقد اجملت ذكر الضرائب التي يتكبدها الفلاح مباشرة غير انه يتكبد ضرائب اخرى غير مباشرة تتعلق بالجمارك والمكوس التي تفرض على المواد التي يشتريها ، ان معدل ضريبة الجمرك في فلسطين تبلغ (٢٦،٦ في المئه) بينما لم تكن سوى ١١ في المئة في بدء حكم الدولة المنتدبة ، وانه لما يكسر القلب أسى ولوعة ان اكثر المواد

التي لا مناص للفلاح من شرائها مفروض عليها ضريبة جمركية عالية ، فمعدل الضريبة الجمركية المفروضة على السكر مثلا تبلغ ١٠٠ بالمئة وعلى الدخان ١٤٩ بالمئة والبترول ٥١ بالمئة والبنزين ٢٠٨ بالمئة وثقاب الكبريت ٤٠٠ في المئة والارز ١٦ بالمئة والقهوة ٢٥ بالمئة . ان هذه الضرائب الباهظة والمفروضة على الضروريات قد فرضت بهذه الصورة لتغطي النقص الناشيء عن الاعفاءات المتعددة الناجمة عن تسهيل المهاجرة اليهودية بقطع النظر عما اذا كان المهاجرون عمالا او رأسماليين ، وقد بلغت قيمة البضائع الواردة سنة ١٩٣٥ (١٧،٧٤٠،٠٠٠) جنيه ، وقد اعفي من الضرائب ماقيمته ٥،٨٧٠،٠٠٠ جنيه ، وبينما يدفع الفلاح الضرائب المذكورة اعلاه كافة نرى قائمة البضائع المعفاة من الضريبة الجمركية ، تشمل جميع حاجيات المهاجرين جديدة كانت او مستعملة .

والآن يمكننا ان نزيد على ما قدره (جونسون — كرسي) من مبلغ الضريبة المباشرة التي يدفعها الفلاح وهو ٨٧٠ ملا و٣ جنيهات مبلغ جنيهين على الاقل تدفع ضريبة جمركية على البضائع التي يشتريها وهكذا يبلغ مجموع الضرائب التي يدفعها الفلاح ٨٧٠ ملا وخمسة جنيهات اي ٢٥ في المئة من ايراده السنوي الصافي البالغ ٨٧٠ ملا و٢٣ جنيها فيبقى الرصيد ٥٠٠ مل و١٧ جنيها لشراء جميع حاجياته السنوية .وقبل ان نسدل الستار على هذه الحالة المحزنة يتحتم علينا ان نلقي نظرة على طبقات الشعب الاخرى في البلاد لنرى الى اي حد تتأثر بالضرائب لنتمكن من الوصول الى تكوين فكرة عن موضوع الضرائب واثرها في البلاد وطبقات الشعب التالية تصح ان تكون امثلة صادقة على هذه النقطة .

ان العامل المستقل عن التاجر يربح مئة جنيه سنوياً والمالك يربح ٢٥٠ جنيها ، اما التجار وذوو المهن الحرة والموظفون فيمكن ان يقسموا الى ثلاثة اقسام فمنهم من يربح ٢٥٠ جنيها ومنهم ٥٠٠ جنيه ومنهم ١٠٠٠ جنيه سنويا .

فبينما نرى الفلاح يدفع للحكومة عشرا وضريبة حيوانات ورسوم جمارك ومكوس يبلغ مقدارها ٥،٨٧٠ جنيها اي بنسبة ٢٥ بالمئة من دخله الصافي البالغ ٢٣،٨٧٠ جنيها : نرى صاحب الملك يدفع ٥٠،٥٣ ج عن ضريبة الاملاك ورسوم الجمارك والمكوس عن دخله الصافي البالغ ٢٥٠ جنيها سنوياً اي بنسبة ٢١ ١/٢ بالمئة .

اما التاجر والموظف وصاحب المهنة الحرة الذين يتفاوت دخل الواحد منهم من ٢٥٠ — ١٠٠٠ ج فما يدفعه الواحد منهم لا يزيد عن ١٢ ١/٢ بالمئة من دخله السنوي وهو ما يلحقه من الرسوم الجمركية والمكوس .

تسمح الحكومة بان يكلف الرجل الذي يكون معدل محصوله السنوي ٢٣ جنيها و٣٧٠ ملا بدفع ٢٥ بالمئة من الضرائب بينما التجار وذوو المهن الحرة والموظفون الذين يبلغ ايراد الواحد منهم الف جنيه في السنة ينالهم ١٢ ونصف بالمئة من جميع ضرائب الحكومة . وهذه الوضعية تتجاهلها الحكومة ،ومئات الاحتجاجات التي قدمت اليها منها ذهبت عبثا .

ونحن مجبرون حسب نصوص الانتداب ان ننظر الى ان اسباب هذه التصرفات والسياسة التي تتبعها الحكومة ترمي الى وضع الفلاح في حالات اقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي .

وهل تعلم اللجنة الملكية بان عدة تقارير قدمت للحكومة بتحبيذ ضريبة الدخل الا ان نفوذ اليهود قد عرقلها .

وهكذا دليل آخر على سيطرة الاقلية اليهودية فان اقتراحات خبراء محايدين وضعت لمصلحة الاكثرية في البلاد لم يعمل بها ،ومع هذا فان اليهود يدعون بانهم لا يريدون السيطرة على البلاد عندما يصبحون الاكثرية .

ومن هذا يتضح بان الحكومة لم تكتف بمنع مساعدتها للفلاح العربي فحسب ولكنها اتبعت سياسة رسمية لافقاره ولاجباره على بيع ارضه لليهودي وهذه الحالة لا تتطلب قوة عسكرية تجبر الفلاح على بيع ارضه بل اتباع هذه السياسة الاقتصادية هو اشد فاعلية واعظم اثراً في اقتراف الجرم بصورة خفية و بطريقة معسولة .

« يتبع »

تنظيم وتأثيث مكتب عصري

معربة عن الفرنسية من كتاب (السكرتير التجاري الجديد)

تأليف . ج . كابون



الالات الكاتبة

لا ريب ان الآلة الكاتبة هي اكثر أهمية وانتشاراً من ادوات المكتب . وهي معروفة لجميع الناس ولها نماذج متنوعة يتبارون في التفنن فيها وفي متانتها .

آلات الاختزال والاملاء

يعيد الكاتب على الآلة في الغالب النصوص التي تعلمها هو نفسه في دراسة الاختزال ، وكل متمرن يرسم العلامات حسب طريقته وله وسائل هي في الحقيقة شخصية بحيث انه قد يتعذر عليه في الغالب اعطاء مذكرات للكتابة الى سواه حتى ان الرئيس الذي يعرف الاختزال لا يستطيع في الغالب هو نفسه استقراء ما عسى الكاتب ان يكون قد كتبه .

وتسمح آلات الاختزال بالحصول على تسجيل النصوص — ليس بمساعدة العلامات المتفق عليها بل بوسيلة الاحرف الهجائية .

ان محرك هذه الماكينات منخفض جداً بحيث ان الاجزاء الناقرة مهيأة لكتابة المنطوق الذي تتألف منه الكلمات . ومباشرة العمل بها سهلة فمع الكثير من التعود يستطاع الحصول على سرعة كبيرة جداً فضلا عن ان النسخة التي يحصل عليها تكون ميسورة القراءة للجميع ويستطاع توزيع العمل بين موظفين مختلفين لسرعة الانجاز .

وباستعمال (الفونغراف التجاري) الذي ينتشر استعماله يوما بعد يوم تكتسب مزية الاستعاضة عن استعمال نسخة الاختزال المكتوبة بتسجيل الكلام تسجيلا اوتوماتيكياً وعزل عمل الرئيس عن عمل الموظفين واكتساب الوقت ، وتجنب كل خطأ في الشرح لان الآلة الكاتبة ستنقل الكلام نفسه مباشرة في مدة وجيزة ملائمة .

والماكينات الكاتبة للبريد المعروفة اكثر من سواها هي (الدكتوجراف) ، (البارلوجراف) و (الفوتوغراف التجاري — اديسون) و (الرونيوفون) طراز باتيه اخوان — الخ .

مكبس الخطابات

وماكنات النسخ

للمخابرات أهمية عظيمة بحيث ان القانون يحتم على التاجر ان يضع الخطابات التي تصل اليه في مغلف خاص وان يطبع الخطابات التي يرسلها في سجل خاص .

ولا اتكلم الا على سبيل التذكير ، عن اثبات الخطابات بالخط اليدوي على سجل عادي . لان (كوبية الخطابات) التي هي عبارة عن سجل ذي ورق شفاف قد شاع استعمالها من زمن طويل لطبع الخطابات المكتوبة بحبر طابع .

وكل انسان يعلم كيف يستعمل ذلك المكبس وتنال النتيجة الباهرة ، بالحصول على نسخة ثانية مطابقة تماما للخطاب المرسل .

ويثبت مكبس الطبع عادة فوق طاولة أو يركز على الحائط ، وفي الحالة الاخيرة يستعاض عن (يد التوازن) بمحرك للكبس .

وباستعمال هذه الطريقة أو تلك لا يستطاع استخدام الطبع الا في المكتب . ولكن يتفق ان يدعو الامر لطبع الخطابات اثناء السفر فيستعمل حينئذ مكبس مؤلف من طبقتين مبينتين ويستطاع كبسها بالقوة بسيور خاصة .

ويستطاع في الوقت نفسه استعمال ورق منفصل (من نوع خاص) يحصل الطبع عليه بمجرد كبس بسيط و بدون حاجة الى بله بالماء . وهذا الورق يرفق بعد ذلك بالخطابات التي نقلت صورتها عليه او يجمع بعضه الى بعض لتكوين سجل على طراز (كوبية الخطابات العادية) .

وهذه الطريقة وان كانت كافية في حالات كثيرة لكنها لا تعد كذلك بالنسبة للبيوت التجارية التي يجب ان تطبع فيها يوميا مئات الخطابات والمستندات مما يستدعي الالتجاء الى ماكينة للطبع .

(وبعد ان وصف المؤلف طريقة استعمال تلك الماكينات أتى على اسماء اهمها وهي : — (ليديال) و (زيس) و (لا فيكتوريا)

و (الرنيو) وهذه الاخيرة أيضاً تطبع بدون بل .

ثم ذكر المؤلف الماكينات التي تطبع اكثر عدد ممكن من الاوراق كالاعلانات وجداول الاسعار وما شاكل ذلك ومن بينها الآلة الجلاتينية « البالوظة » .

ما كينة العنوان :

يستعمل في ارسال المخابرات طريقة تبسط الاجراءات ، وذلك للمخابرات التي تتكرر كل يوم حيث يستعمل المظروف ذو « الشباك » الشفاف الذي يسمح بقراءة العنوان المكتوب في راس الخطاب.

ولهذا النظام الخاص مزية عدم الاضطرار لكتابة العنوان مرتين احداهما على الخطاب والثانية على المظروف ، وفضلا عن اقتصاد الوقت فان ذلك من شأنه أن يعصم من الوقوع في أي نوع من الاخطاء . وخصوصاً ذلك الذي يستوجب كثيراً من الاسف في بعض الاحيان وينشأ عن وضع خطاب مرسل لشخص ما في مظروف مرسل لشخص آخر .

فالماكينات تستطيع ان تقدم خدمات عظيمة للتجار الذين يرسلون في اوقات معينة محدودة بانتظام ، تقارير أو منشورات الى عملائهم ، اذ تجهز العناوين مقدما بواسطة أحرف من الكاوتشوك أو أحرف مطبعية مسبوكة كطراز الآلات الكاتبة . ثم تمر مجموعة الاوراق أو المظروفات بواسطة جهاز ملائم أمام هذه العناوين التي تطبع الواحدة تلو الاخرى على الورق .

ونذكر من بين الماكينات التي تستطيع بطريقة اوتوماتيكية ان تقدم آلاف العناوين في الساعة « لادريسوجراف » و « لاماشين ادريس رونيو » .

ما كينات الطي والختم

ليست مزية هذه الماكينات مقصورة على تجهيز البريد فحسب بل هي تكتب الخطابات أو النشرات الدورية وتطبع العناوين وتستطيع ايضاً ان تطوي المستندات وتضعها في المظروف أو تجمعها بعضها فوق بعض . وفي حالة الاقتضاء تستطيع ختم المظروفات والصاق الطوابع البريدية عليها .

ولنذكر مما كتبه مسيو هيلر في مؤلفه « المكتب العصري » بهذا الشأن قال « منذ اللحظة التي يملي فيها رئيس المحل كتابا امام الفونوغراف المسجل « بالكسر » الى أن يسحب المظروف من ماكينة لصق الطوابع لا تمضي دقيقة واحدة حتى تصبح المخابرات عملا ميكانيكياً .

وبفضل هذه المعاونة الاكيدة المخلصة وسرعة هذه الماكينة الغير المتعبة ، وهذا الاقتصاد الصامت اتيح للتجارة العصرية ان تتخلص من الجهود المتعبة التي لا حد لها وان تنشر مقدرتها العظيمة الواسعة .

الحافظات — كلاسير

ان انقلاب طرق العمل في المكتب العصري و كثرة المستندات المحررة على الطرق الحديثة يقضيان بايجاد طريقة مزدوجة لترتيب وتنظيم جميع الاوراق اللازمة لادارة حركة المشروعات ادارة طبيعية منتظمة .

والاثاث المستعمل لذلك يسمح اما بالترتيب الافقي واما بالترتيب المتحرك .

والغلافات « الكرتونية » معروفة للجميع . وقد اصبحت متقنة جداً في غاية الرشاقة ولكن رغماً عن كل ذلك فانها مع الصعوبات التي تعرض في تناول ووضع الحافظات ما تزال بعيدة عن تقديم مزايا الحافظات المتحركة .

توجد حافظات افقية « كلاسير » انشئت خصيصاً لاجل الفواتير والخطابات جهزت ادراجها من الداخل بشبابك متحركة تتسلم المستندات المثقوبة من قبل في خاناتها . فتكون الخطابات والفواتير كذلك مجموعة في داخل الدرج الذي يحتويها بحيث يسهل الرجوع اليها .

وتتكون الحافظة المتحركة من قطعة اثاث « موبيليا » مؤلفة من اربعة ادراج الواحد فوق الآخر يتسع كل منها لوضع خمسة آلاف خطاب والرد عليها .

التشريع في فلسطين

للمستر نورمان بنتويتش النائب العام السابق

من اهم الانظمة التي عنيت بها حكومة فلسطين ما يتعلق بجباية ضريبة الاراضي اي الويركو ثم العشر. فقد استعاضت الحكومة عن ضريبة الويركو المفروضة على العقارات بضريبة خاصة اسمها ضريبة الاملاك وكذلك ضمت ضريبتي الويركو والعشر في القرى وجعلتهما ضريبة واحدة تبني على ما تغله الارض بتخمين هذه الغلة من مدة لاخرى . والاراضي بهذا الاعتبار مقسمة الى ١٦ صنفاً والضريبة المستوفاة عليها تتفاوت من ٨٢٥ ملا سنويا عن الارض المزروعة ثمراً حمضياً الى ٨ ملات على اراضي الفلاحة والبساتين والكروم . وما تحصله الحكومة اليوم من هذه الضريبة هو اقل في مجموعه مما كانت تحصله في الماضي من ضريبتي العشر والويركو كل منهما على حدة . وهذه الضريبة يدفعها صاحب الملك ، والنظام الموضوع يقضي عليه ان يقدم لحاكم المقاطعة بيانا عما يملك من الاراضي يفصل فيه مساحة ما هو مخصص منها للفلاحة او لزراعة الاثمار الحمضية او للتحريج . واذا اريد تحويل ارض معدة للفلاحة الى بستان لزراعة موز او ثمر حمضي او غيرهما من الاشجار المثمرة تعفى تلك الارض من الضريبة لمدة ما ، واذا اريد اقامة بناء لصناعة ما يعفى البناء من الضريبة لمدة ثلاث سنوات تبتديء من وقت تمام البناء . ولحاكم المقاطعة ان يعفى من الضريبة كل ارض اصيب ناتجها سواء اكان حبا او ثمراً .

وتخمين قيمة الاراضي منوط بلجنة يعين اعضاءها المندوب السامي ، وفي حالة حصول اعتراض من جانب المالك على مقدار التخمين يحال الاعتراض للفصل فيه الى لجنة يكون قوامها عادة معاون حاكم المقاطعة واحد موظفي الحكومة مع عضو آخر غير موظف ، ويكون حكم هذه اللجنة نهائياً .

المسكرات : جرت على التشريع الموضوع لبيع المسكرات وصنعها عدة تعديلات منذ ١٩٢٢ . وبيع المسكر اليوم لا يجوز الا برخصة يصدرها المجلس البلدي في المدن ، او المجلس المحلي في القرى او حاكم المقاطعة في غيرها . ورخص بيع المسكر على ثلاث درجات منها ما هو للبيع جملة ، او للبيع مفرقاً او للبيع بالكأس. ومنح الرخص يكون بموافقة هيئة مؤلفة من حاكم المقاطعة مع ممثل عن المجلس البلدي او المجلس المحلي ، وآخر عن الدائرة الصحية . والرخصة خاصة بحاملها لا يجوز تحويلها لشخص آخر بدون موافقة الهيئة المنوط بها منح الرخص . والهيئة عند منح الرخص تعتبر حاجة الاهالي في المنطقة التي يطلب ان يباع المسكر فيها ، وتنظر في كل شكاية يقدمها لها اهالي المنطقة . ويحق للهيئة ان ترفض اي طلب لبيع المسكر بدون ان تذكر السبب وكل اعتراض يقدم على هذا الرفض من حق المندوب السامي وحده ان ينظر فيه في المجلس التنفيذي. ومن المواد البارزة في القانون

١ — ان لا يسمح بفتح حانة في محلة سكانها من المسلمين او في جوار جامع .

٢ — تخويل مدير البوليس حق اعطاء رخصة لبيع مسكر بالكأس لاجل معين ، وله الحق ايضا في تمديد الوقت المحدد لبيع المسكر ، وفي اغلاق حانات مرخص لها ببيع المسكر وذلك يكون في ظروف خاصة . ومن المحظورات التي ينص عليها القانون الجديد استخدام فتاة لبيع المسكر تقل سنها عن السابعة عشرة ، او وجود

اما اتساع وارتفاع هذه الادراج فمناسبان لحجم الورق التجاري الذي يستعمل دائماً لخطابات الاعمال .

ولبعض النماذج اجزاء ممتازة هي عبارة عن درجين لوضع « الفيشات » الخاصة بنظام « الدوسيات » الموجودة في الاثاث . وفي « كلاسيرونيو » استعيض عن دليل « الفيشات » بفهرست يسمح بالعثور على المستند المطلوب بسهولة وهذا « الكلاسير » مصنوع من الصاج بينما حافظات البيوت الاخرى « كسبورجو وكونتنتال وكوزموس واتنالاج وستاندارد الخ » تصنع من الخشب الصيني المدهون» .

(الجريدة التجارية المصرية)

فتاة لهذه الغاية في حانة بعد الساعة السابعة اذا كان عمرها اقل من عشرين سنة . وبيع المسكر بالدين ممنوع بموجب القانون .

الدائرة الصحية : كل ما يصدر من القوانين المتعلقة بالماكولات ترمي لمنع الغش في صنعها ، اووضعها تحت علامة كاذبة على مثال القانون الانكليزي . والنظام الصحي المعمول به اليوم يخول مدير الصحة العام الحق في اصدار قوانين خاصة او عامة تتناول محلة معينة يكون القصود منها تحاشي حصول خطر يضر بالصحة العامة من ادخال او تحضير او خزن مادة غذائية معدة لاستعمال الناس . ولمفتش دائرة الصحة حرية مطلقة في فحص الاغذية المعروضة للبيع ، او في اثناء نقلها لاية جهة في فلسطين .

القضاء في المحاكم : الغى المجلس التنفيذي ما كان يتمتع به الاجنبي التبعة من الحقوق القضائية بفلسطين فاصبح موقفه اليوم في اية محكمة مثل الوطني تماما . على انه يحق لاي خصم سواء اكان مدعيا او مدعى عليه ان يطلب من المحكمة ان ترى دعواه امام قاض بريطاني في احوال خاصة . وهذا التعديل اضطر الحكومة الى زيادة عدد القضاة البريطانيين ، والى تنقيح النظام الموضوع عن صلاحية حكام الصلح ، والى وضع ترتيب جديد لتشكيل المحاكم العليا ، وتبع ذلك طبعاً تنقيح اساسي في اصول المحاكمات .

وصلاحية حكام الصلح البريطانيين تتناول النظر في كل جرم لاتتجاوز عقوبته ثلاث سنوات سجناً او ٣٠٠ جنيه غرامة ، اما الوطنيون فصلاحيتهم محدودة لسنة سجنا او ١٠٠ جنيه غرامة . اما من جهة الدعاوي الحقوقية فللبريطانيين صلاحية للنظر في كل دعوى تتعلق بطلب اعادة حق الملكية للاموال غير المنقولة مهما كانت القيمة او تتعلق بطلب تقسيم هذه الاموال

اما القاضي الوطني فلا ينظر في دعوى كهذه اذا كانت قيمتها او قيمة الضرر الناتج عنها تتجاوز ١٥٠ جنيهاً . وللمندوب السامي اذا شاء ان يحدد ، عند تعيين حاكم صلح ، الصلاحية المخولة له للدعاوي الجنائية او الحقوقية .

والقانون يخول المدعى عليه في دعوى تتجاوز عقوبتها ١٥ يوما سجناً او ٥ جنيهات غرامة ان يطالب بعرض دعواه على حاكم صلح بريطاني او امام محكمة مركزية ، وكذلك يحق للنائب العام بموجب هذا القانون ان يطالب بمثل ذلك وكل حكم يصدره حاكم صلح اذا تجاوزت عقوبته ٧ ايام سجنا او ١٠ جنيهات غرامة يجوز استئنافه الى محكمة مركزية تتالف من قاضيين يجب ان يكون احدهما بريطانياً كرئيس للمحكمة او نائبا عنه . ويجوز لاحد الخصمين في دعوى حقوقية ان يستأنف الحكم الى المحكمة المركزية اذا كانت قيمة الدعوى ، او اذا كان المبلغ المحكوم به يتجاوز ٢٠ جنيها ويكون حكم المحكمة نهائياً الا اذا ورد فيه نص يجيز استئنافه الى المحكمة العليا .

اذا رفعت شكوى امام حاكم صلح على احد موظفي الحكومة فلا يجوز له ان ينظر فيها الا بعد الحصول على اذن خاص من النائب العام . وللبوليس الحق برد كل دعوى ترفع اليه اذا لم يكن فيها ، حسب رأيه ، تأثير ما على المصلحة العامة . على ان المشتكي يحق له ان يرفع شكواه عندئذ امام حاكم صلح .

وهناك عدة تعديلات ادخلت على اصول المحاكمات في الدعاوي الجزائية المرفوعة امام محكمة مركزية او محكمة الجنايات . من ذلك انه اذا ظهر امام حاكم صلح ان البينة المقدمة غير كافية لاثبات جرم ، ورأى هناك جريمة مستترة لا يدخل ضمن صلاحيته النظر فيها ، يحق له ان يحيل المدعى عليه فورا الى محكمة مركزية متهما اياه بذلك الجرم المستتر . ومن تلك التعديلات ان الشكوى التي يرفعها مدعى عليه على مدعى عليه اخر يجب ان لا تتخذ بينة يبنى عليها حكم الا اذا ثبت لدى المحكمة ان هذا المدعى عليه كان حاضرا عند تقديم الشكوى عليه امام حاكم الصلح وناقش خصمه فيها .

وهناك نظام يخول حاكم الصلح او المجلس البلدي حق اصدار تذكرة جلب لاي شخص اتهم بارتكاب مخالفة او جنحة تمنع من الحضور الى المحكمة عند اول تبليغ صدر اليه ، واذا اعطي حكم غيابي من جانب محكمة صلح او محكمة بلدية فلا يحق للمحكوم عليه ان يستأنف الحكم .

اما من جهة المحكمة العليا اذا انعقدت بصفة محكمة استئناف لدعاو حقوقية فيجب ان تؤلف من قاضيين بدلا من ثلاثة كما كان سابقاً ، واذا اختلفا في الرأي يرد الاستئناف . اما اذا انعقدت بصفة محكمة استئناف لدعوى جنائية فيجب ان تؤلف من ثلاثة قضاة يكون اثنان منهما بريطانيين . ويجوز ان تتألف المحكمة المركزية من قاضيين وطنيين للنظر في دعوى حقوقية لا تتجاوز قيمتها ٥٠٠ جنيه، والا فيجب ان يترأس المحكمة قاض بريطاني . اما في الدعاوي الجزائية فيجب ان يكون هناك ثلاثة قضاة ، الا اذا طلب المدعى عليه ان ترى دعواه امام قاض بريطاني واحد فله ذلك .

قانون الجزاء: ينتظر ان يتم قريباً تعديل قانون الجزاء العثماني برمته. وقد وضع نظام للمقامرة على اساس النظام الانكليزي. فبموجبه كل لعبة من الالعاب المحظورة والعاب الورق التي لا تحتاج الى حذق، وكل لعبة لا يتساوى المشتركون فيها في النصيب، تعتبر جريمة .

وقد عدل نظام العقوبات المشتركة على صورة تجعل اهالي البلدة التي يقع فيها جرم عرضة كلهم لتحمل العقوبة اذا اعتقد حاكم المقاطعة انهم اشتركوا في الجرم او ساعدوا على ارتكابه ، او تمنعوا من تقديم المعونة اللازمة لمعرفة المجرم . ويحق لحاكم المقاطعة ان يأمر بوضع شيخ القرية تحت مراقبة البوليس لمدة لا تزيد عن سنة . وفي حالة ظهور مشاحنة بين عشيرة واخرى يرى حاكم المقاطعة انها قد تجر الى سفك دم ، فيحق له ان يجبر جميع ابناء العشيرة او بعضهم على تقديم كفالة حسن سلوك لمدة سنة بتأمين مالي او بغيره .

التجارة: ألحق بنظام البنوك تعديل نص على تخويل حق تعاطي اعمال البنوك الى شركات فقط تكون مسجلة على حسب نظام تسجيل الشركات .

ومن التعديلات المضافة لنظام الجمارك ما يوجب رد الرسوم المدفوعة على مادة ما اذا تغير شكلها في فلسطين باندماجها في عمليات صناعية .

وقد تعدل نظام الماركات التجارية على صورة تجعل الماركات المسجلة عند حكومة اجنبية مكفولة في فلسطين اذا كانت المعاهدات الدولية التي تعقدها حكومة بريطانيا مع اية دولة اجنبية تشمل فلسطين.

حماية المهن: على اثر دخول عدد كبير من الاطباء الالمان اليهود لفلسطين اضطرت الحكومة الى سن تشريع حددت فيه عدد الاطباء الاجانب المسموح لهم بممارسة عملهم في البلاد. كان النظام المعمول به سابقاً يجيز لكل طبيب اجنبي ممارسة مهنته اذا كان يحمل شهادة من جامعة او مدرسة طبية معترف بها . اما في المستقبل فلا يرخص لطبيب ممارسة مهنته الا اذا كان فلسطيني التبعة ، او اذا سمح له بالاقامة الدائمة .ولكن المندوب السامي يحق له ان يمنح رخصة لممارسة مهنة الطب لطبيب تحتاج الى خدمته اية مؤسسة علمية او طبية . والنظام المعمول به اليوم يمنع من كان طبيباً يحمل رخصة رسمية من ان يتعاطى عملا تجاريا او أي شغل آخر . كذلك لا يجيز النظام للطبيب ان يعلن عن نفسه في الصحف او باية واسطة اخرى .

اما بخصوص المحاماة فليس في النظام نص يحدد عدد المحامين في البلاد ، ولكن هناك تعديلا حددت فيه مهنة المحاماة تحديداً وافياً.

نظام البلديات: صار تعديل هذا النظام ثلاث مرات ولم يمض عليه غير سنة . ومن هذه التعديلات ما يخول المندوب السامي حق تعيين نائباً او اكثر من نائب واحد لرئيس المجلس ، ومنها ما يخول المجلس السلطة لمراقبة وتنظيم فتح واغلاق الدكاكين وخصوصاً تعيين ساعة لفتح واغلاق اي صنف من اصنافها في ايام معينة .

وهناك تعديل يتعلق بامتلاك الاراضي . فالفقرة المعدلة تمنع اعطاء مكافأة عن قطعة ارض صار امتلاكها لغاية توسيع او فتح طريق ،اذا كانت مساحتها تقل عن ربع مساحة الارض التي تعد جزءاً منها.

دائرة الاحصاء: اسست الحكومة دائرة للاحصاء بعدان شعرت بشدة الحاجة اليها نظراً لسرعة نمو السكان . وتنحصر وظائف هذه الدائرة في الامور التالية :

١ — جمع ونشر معلومات احصائية عن جهود الاهالي فيما يتعلق بالحالة التجارية والصناعية والاجتماعية والاقتصادية .

مقتطفات

لون العسل

يتساءل الناس كثيراً عن السبب في اختلاف اللون في العسل فيكون احياناً ابيض واخرى اصفر او احمر والمعروف ان لون الشهد يتوقف على الزهر الذي يمتص النحل منه رحيقه فاذا كان من زهر البرتقال تلون العسل بلون ذهبي ، او من زهر البرسيم ، اكتسب البياض اومن الزعتر مال الى السواد وهكذا .

الضوء والمعدنين

كثيرون من العمال يعملون اعمالهم بعيدين عن ضوء الشمس وخصوصا اولئك الذين يعملون في مناجم الفحم . وانزواؤهم في الظلام يحرمهم من التاثير الشافي الذى يحدثه الضوء . ولذلك فان كثيرا من الشركات التي تدير المناجم الان تشتري المصابيح التي تشع الاشعة الاكتينية وتعرض العمال لها بعد أن يحموا اعينهم منها . وهم يقفون امامها مجردين من الملابس بضع دقائق كل يوم او بضعة ايام في اسبوع .

انواع الجبن

في العالم الان اكثر من ٥٠٠ نوع من الجبن كلها تستخرج من اللبن ولكن كلا منها يعالج معالجة مختلفة . على ان اختلاف أنواعها لايرجع الى اختلاف المعالجة فقط بل يرجع الى جملة عوامل اخرى منها اختلاف سلالات البقر التي يحلب منها الحليب . ومنها اختلاف المناخ ولذلك كثيرا مايسمى نوع من الجبن باسم البلدة التي يصنع فيها وهو في ذلك مثل الخمر التي تختلف باختلاف المدينة التي تخمر فيها . وذلك ان لكل مناخ فطراً خاصاً يعيش فيه ويهيء الخميرة اللازمة للجبن او الخمر . فخمر الشمبانيا يصنع في اقاليم شمبانيا بفرنسا ولايجوز صنعه في اقاليم اخرى . وجبن روكفور يصنع في مدينة روكفور بفرنسا ولايجوز صنعه في مدينة اخرى .

والجبن من اقدم الاطعمة المصنوعة التي عرفها الانسان كما ان الخمور المخمرة من اقدم الاشربة التي عرفها الامم القديمة

مصادر القوة

قبل نحو مئة سنة كانت مصادر القوة مقصورة على الفحم والخشب والحطب وعضل الحيوان والانسان . وربما كان عضل الانسان والحيوان أهم مصدر للقوة في الشرق الى الان فان الزراعة والصناعة تقومان عليه .

ولكن الامم المتمدينة قد تطورت في استعمال القوى . فعضل الحيوان لايقوم الان في الولايات المتحدة الا بنحو اثنين ونصف في المئة من الاعمال . ويقوم الفحم ومستخرجاته بنحو ٥٨ في المئة والبترول ٢١ في المئة والخشب ٥ في المئة والمياه المنحدرة ٦ والغازات الطبيعية ٥ وقوة الرياح واحد في المئة فقط .

الرشح والنزلات الشعبية

يجب الايهمل الرشح مهما ظن صاحبه انه طاريء خفيف فقد يتفاقم الى نزلة شعبية في حالة الاهمال . والمفروض عند الناس أن البرد هو اعظم الاسباب للنزلات الشعبية ولكن الواقع ان السبب الحقيقي لهذه النزلات هو الدفء الشديد الذى يكاد يكون حراً . فالمالوف بين الناس أن يدفئوا الغرف مدة البرد حتى يكاد يعرق الانسان عند مايقعد فيها فاذا خرج منها صدمه البرد فتحدث عندئذ النزلة الشعبية .

---

٢ — جمع ونشر بيانات احصائية عن الادارة في فلسطين . ويشترك في تهيئة هذه البيانات دوائر الحكومة الاخرى .

٣ — اجراء احصاء لسكان البلاد .

والنظام الموضوع لهذه الدائرة يوجب على كل شخص ان يقدم المعلومات التي تطلبها الدائرة منه ، وان يجيب على كل سؤال تلقيه عليه . وهناك نص يمنع تسرب ما تجمعه الدائرة من المعلومات عن الاحصاء الى الجمهور ويحظر اطلاع الغير عليه ، الا في بعض الحالات التي يكون لها تعلق بقضايا جنائية في المحاكم .

تربية النحل

يتوهم بعض الناس ان تربية النحل أمر يخص طائفة معينة من الزراع فقط ولاتعني الجمهور . وهذه فكرة خاطئة ، لانها اذا كانت تهم طائفة المحترفين الذين يمدون الاسواق الداخلية والخارجية بالعسل والشمع والخل والبتع (خمر العسل) الخ ، فانها على الاقل مشوقة للكثيرين من الافراد الذين يسكنون ضواحي المدن — فضلا عن الريف — على مقربة من الحقول والبساتين ، اذ يستطيعون بتربيتهم النحل ان يروضوا أنفسهم ذهنياً وبدنياً ، وان يستفيدوا كذلك مادياً ، لان الطلب على العسل الجيد وعلى الشمع والنحل المنتقى اكثر بكثير مما هو ميسور في الاسواق . وكم يطيب لربة البيت ان تكون لها خلية تمد مائدتها بالعسل كما لها دجاجاتها التي تمدها بالبيض الحديث . وفي الواقع تعني السيدات كثيراً بتربية النحل في البلاد المتحضرة ، كما اشتغل بها كثيرون من الهواة على اختلاف الطبقات والمهن وبينهم الملوك والامراء (كملك البرتغال السابق) ورؤساء الحكومات (كالمسيو بوانكاريه) والعديد من الاطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين ورجال التجارة والصناعة بغير ان تقف اعتبارات المهنة الخاصة في سبيل ذلك وفي الوقت ذاته تكونت من هذه البيئات رابطة أخوة علمية أدبية قوية يضرب بها المثل.

«تـابـع المقال الافتتاحي»

الاقطار الاخرى موجودان بكثرة ولم يطرأ على محصولهما ما يدعو للهلع فاذا رفعت الضريبة الجمركية عن مثل هـذه الصادرات انحلت الازمة وتلاشى الخوف .

اما اسعار البرتقال وهبوطها فيرجع الى كثرة المشحون منها في مدة قصيرة اذ بلغ لهذا التاريخ نحواً من اربعـة ملايين ونصف المليون من الصناديق وهذا يعادل اكثر من نصف المحصول . فعسى ان ينتبه الشاحنون الى هـذا التهافت واضراره فينظموا اعمالهم ومشحوناتهم حسب حاجـة الاسواق الاخرى وذلك راجـع اليهم وحدهم ولعلهم منتبهون .

(١) بعد كتابة هذه السطور علمنا ان الحكومة خفضت رسوم الجمرك على الوارد من القمح والشعير من ٣ جنيهات على الطن الى جنيه واحد واعفت الذرة الصفراء من الرسم .

اخبار فلسطين

النقص في ايرادات الحكومة :

بلغ النقص في ايرادات الحكومة خلال الستة الاشهر الاولى من السنة المالية الحاضرة اكثر من ١،٠٠٠،٠٠٠ جنيه بالنسبة للسنة السابقة . ويدل على هذا مقابلة الدخل في المدة الواقعة من ١ نيسان الى ٣٠ سبتمبر في سنتي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ففي سنة ١٩٣٥ كان ٢،٩٦٨،٦١٢ جنيها وهو في سنة ١٩٣٦ يبلغ ١،٩٨٤،٩٣٦ جنيها .

واهم النقص وقع في ايراد الجمارك الذي بلـغ ٦٤٠،٠٠٠ جنيه ثم ايراد الرخص والضرائب الخ الذي هبط بمقدار ٢٠٠،٠٠٠ جنيه عن العام السابق .

اما الخرج فقد بلغت زيادته ٢٣٨،٠٠٠ جنيه عن عام ١٩٣٥ اذ انفقت حكومة فلسطين من ١ ابريل الى ٣٠ سبتمبر ١،٧٢٤،٩٢٩ جنيها مقابل ٩٦٢،٤٧٤ جنيهاً في السنة السابقة .

ويقدر مجموع النفقات الاضافية على ميزانية البوليس والسجون ١١٩،٠٠٠ جنيه وعلى الدفاع ٥٠،٠٠٠ جنيه . وقد كانت ميزانية هذين البابين ٦٠٠،٠٠٠ جنيه تقريباً .

ويقدر مجموع النفقات الاضافية على البوليس والدفاع لآخر نوفمبر الماضي بنحو ٧٥٠،٠٠٠ جنيه .

اما الوفر في الخزينة فقد بلغ في ٣٠ نوفمبر الماضي ٦،٣٠٨،٦٥٨ جنيهاً بزيادة قليلة لم تزد ٤٠،٨٤٨ جنيهاً عن المجموع العام في ١ ابريل الماضي

العلاقات التجارية بيننا والعراق

اتصل باللواء الاغر : ان الغرفة التجاريـة بالقدس كتبت الى

زميلتها الغرفة التجارية في بغداد تبدي رغبتها في توثيق العلاقات التجارية بين القطرين الشقيقين — العراق وفلسطين — وافساح المجال امام الصادرات العراقية في هذا البلد العربي مقابل تشجيع المصنوعات الوطنية فيه .

وقد تلقت الغرفة كتابا من زميلتها تجيبها فيه انها ترحب بهذه الفرصة التي تتيح التعاون في سبيل توثيق الروابط التجارية بين البلدين الشقيقين .

صادرات الاثمار الحمضية

بلغت كميه صناديق الاثمار الحمضية التي صدرت الى الخارج ابتداءمن اول الموسم الحاضر حتى ١٩ الجاري ٤،٣٤٨،١٢٧ صندوقا تفصيلها كما يلي :

٣،٧٦٦،٥٩١	صندوقا من البرتقال
٥٣٦،٤٧٠	« « الكريب فروت
٤٢،٩٧٦	« « الليمون الحامض
٢،٠٨٩	« « اثمار حمضية مختلفة

وقد شحنت هذه الكميات كما يلي :

١،٦٢٢،٠٩٣	صندوقا عن طريق يافا
٢،٥٢٢،٦١٧	« « « حيفا
٧٧،١٠٢	« « « ترانسيت بور سعيد
٥٦،٣٠٦	« « « تل ابيب

العالم

الاثمار الحمضيه في بلاد اليونان

جاء من بلاد اليونان ان اصحاب البيارات هناك اخذوا يهتمون بزراعة اصناف من البرتقال يغل في الصيف ومنهاما يعرف باسم البرتقال السلطاني وهو بلا بزر ويحتوي على عصير غزير جدا يفوق جميع اصناف البرتقال المعروفة اليوم في بلاد اليونان. ويقدر محصول الاثمار الحمضية هذه السنة في اليونان من ٤٠٠ — ٥٠٠ مليون حبة ولم يزد في السنة الماضية من ٢٣٠ مليون حبة .

سورية

جمعية الدراسات الاقتصادية في سورية

قرأنا في جريدة القبس الغراء ما يأتي :

كانت جهود الامة السورية منصرفة منذ الانتداب حتى ايامنا هذه الى مكافحة الاستعمار والمطالبة بالحرية ، وقد دخلت بلادناالان في دور انشائي يتطلب توحيد الجهود في سبيل بناء الوطن السوري العربي وتقوية استقلاله الاقتصادي .

ولقد شعر بعض المشتغلين بالدراسات الاقتصادية في سوريا ولبنان بضرورة تآلفهم وانتظامهم في نطاق جمعية علمية تدرس الاوضاع الاقتصادية دراسة مجردةوتقدم التقارير الفنية الى الحكومات عن الامور والتدابير المالية التي ترى لزوما لها وتقرب وجهات النظر بين مصلحتي سوريا ولبنان في كل المصالح المشتركة بينهما .

وتنفيذاً لهذه الغايات المثلى ، دعا النائب الاستاذ لطفي الحفار طائفة من التجارومديري مصرف سوريا ولبنان ومصرف مصر وبعض كبار الموظفين والشباب الى اجتماع عقد في داره مساء الثلاثاء ، وتقرر فيه مبدئيا العمل لتاليف جمعية تدعى « جمعية الدراسات الاقتصادية » وانتخاب لجنة مؤلفة من السادة يوسف عطا الله مدير الزراعة والاقتصاد والدكتور احمد السمان والدكتور محمد السراج والسيد زكي الطرابيشي لتتصل بالهيئات الاخرى الموجودة فى انحاء سوريا ولبنان وتتفق معها على وضع نظام داخلي للجمعية المذكورة .

ولاريب ان عملا مثل هذا ضروري في هذه الظروف التي يحمل فيها الوطنيون مسؤولية الحكم والانشاء في سوريا.

THE ARAB ECONOMIC JOURNAL

Published every Wednes'ay by Arab Publications Co. Ltd. at Connaught House, Jerusalem. P. O. B. 268. Phone 295. Treats the commercial, Financial, Industrial & Agricultural affairs of Egypt, Palestine, Transjordan, Syria, Lebanon, Iraq & the Arab Peninsula. Editors: F. S. SABA, B. Com., F C.R.A., F. R. Econ S., A. I. Arb. (Responsible Editor); ADEL JAERE, Economist. Manager: T. FARAH. Advertising Manager: M. Y. HUSSEINI. Subscription Rates per annum: In Palestine and Transjordan L.P. 1; In other countries £ 1—4—0. Advertising Rates supplied on request.

مطبعة بيت المقدس ـ القدس

